

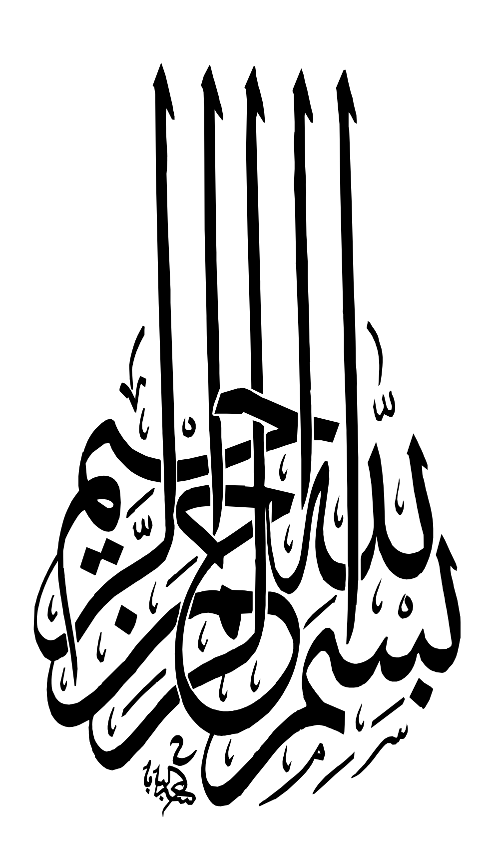
العيوب المنهجية

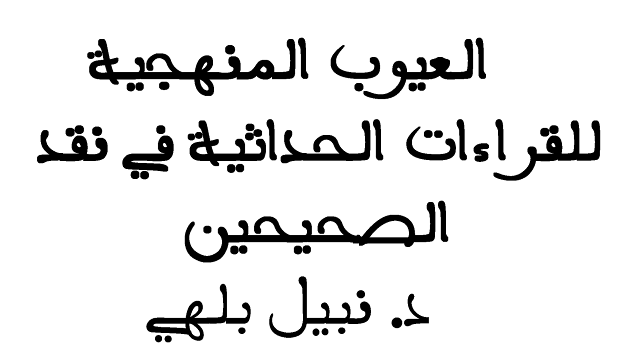
للقراءات الحداثية في نقد الصحيحين

الدكتور

نبيل بلهي

جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية
(الجزائر)





Nabil.belhi@gmail.com

جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية.

مُقَدِّمَة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام علىٰ نبيِّنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد: فغيرُ خافٍ علىٰ المشتغلين بالدراسات الحديثية المعاصرة، ما تتعرَّض له السنة النبوية من هجمات شرسة من قِبَلِ الاتجاهات الفكرية المنحرفة، قصد إزاحتها ونزع القداسة عنها، وإحلال الأهواء والأفكار البشرية محلَّها، بدعوىٰ التجديد والتنوير؛ فكان من أبرز الاتجاهات التي ذاع صيتها: (التيار الحداثي العربي)، الذي ينادي بالقطيعة مع التراث العربي الإسلامي، ونقد العقل الديني الذي ما زال يقدِّسه، كما ينادي بإعادة قراءة النصوص الشرعية -بما فيها السنَّة النبوية-، وفق الآليات الغربية (كالبنيوية والتفكيكية، والتاريخية) التي سلِّطت علىٰ الكتاب المقدَّس في عصر التنوير.

وتولَّىٰ كبر هذه الدعوة الحداثيُّون العرب، الذين تربَّوا بين أحضان المستشرقين، فأصبحوا ينظرون إلىٰ السنة النبوية بمنظارٍ غربيٍّ محضٍ، دون مراعاة لخصوصية الوحي النبوي من حيث التوثيق، فزعموا أنَّ السنة النبوية

تقف حجرة عثرةٍ أما الفكر النقديِّ الحرِّ، يجبُ إزالتها وفتح الباب للأفكار الجديدة مكانها، وقد أفصح عن ذلك تلميذ عبد المجيد الشرفي (حمادي ذويب) فقال: "وينتهي هذا الباحث إلىٰ اعتبار مفهوم السنَّة سيفًا مسلَّطًا علىٰ رأس كلِّ فكر حرٍّ نيِّرٍ نقديٍّ؛ لأنَّه يؤدِّي إلىٰ ظنِّ المسلمين أن محمدا حلَّ كلَّ مشاكل الناس من وفاته حتىٰ تقوم الساعة"[1].

ولما كان صحيحا البخاري ومسلم يمثلان أصحَّ مصادر الحديث النبوي، توجَّهت سهام الحداثيين نحوهما بالتشكيك تارة وبالنقض والهدم تارةً أخرىٰ، وهكذا تعرضت أحاديثهما، للنقد المتعسِّف بافتعال المعارضة بينها وبين العقل الصريح، مدَّعين الجِدَّة في الطرح، والعقلانية في المعالجة، ومواكبة العصر في القراءة، مُتَّهِمين المحدِّثِين بالجمود، وتقديس الوهم المتمثِّل في إجماع العلماء علىٰ كون أحاديثهما أصحَّ الأحاديث.

فجاءت هذه الدراسة بعنوان: «**العيوب المنهجية للقراءات الحداثية في نقد الصحيحين**» أكشف من خلالها أهمَّ العيوب المنهجية والأخطاء العلمية، في القراءات الحداثية للصحيحين، وأبيِّن فيها أنَّ ما ادَّعاه الحداثيون من تجديد في الطرح ما هو إلا تقليدٌ أعمىٰ، وفوضىٰ علمية، تتحكَّم فيها

---

[1] السنة بين الأصول والتاريخ، حمادي ذويب: ص ٣١٧.

النزوات الذاتية، لا تقدِّم للمعرفة شيئا مفيدا، غيرَ الشَّكِ المتسلسلِ، والبدائل المضطربة المتناقضة، وأنَّ أطروحاتهم حول الصحيحين واهيةٌ في الميزان العلمي، بل هي أطروحات فلسفية بعيدة عن الواقع، تدلُّ علىٰ عدم درايتهم بمنهج المحدثين في توثيق الأحاديث وتنقية الأخبار.

أما عن الدراسات السابقة في الموضوع، فلم أقف علىٰ دراسة خاصَّة في بيان العيوب المنهجية للحداثيين في موقفهم من الصحيحين، ولكن وقفتُ علىٰ دراسات في نقد الحداثة ومبادئها في العموم علىٰ رأسها:

١ - «كتاب روح الحداثة» للدكتور طه عبد الرحمن، الذي أجاد في نقد مناهج الحداثيين في تعاملهم مع النصِّ الشرعي، وقد استفدتُ منه في بحثي هذا.

كما وقفتُ علىٰ بحوث تعتني بالعيوب المنهجية عند المستشرقين والعقلانيين، وهي قريبة جدا من موضوع بحثي.[١]

والجديد الذي يقدِّمُه البحث هو: رصدُ آراء الحداثيين العرب ومواقفهم من صحيحِي البخاري ومسلم، وتوثيقها من كتبهم- علىٰ ندرتها-

---

[١] مثل: (العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية) للدكتور خالد الدريس، وبحث (الأخطاء التاريخية والمنهجية في مؤلفات محمد أركون ومحمد عابد الجابري) للدكتور خالد علال الكبير.

ومناقشة أهمِّ شبهاتهم المثارة حولهما، مع التركيز علىٰ بيان أخطائهم المعرفية، وبُعدهم عن الموضوعية العلمية، والقواعد المنهجية التي يتَّفق عليها الباحثون، ولتحقيق ذلك وضعت خطَّة علمية، هذه تفاصيلها:

المقدمة: الاتجاه الحداثي والسنة النبوية.

المبحث الأول: الوقوع في فَخِّ (التَّقْليد) للمستشرقين في أطروحاتهم المتعلقة بالصحيحين.

المبحث الثاني: المغالاة في استعمال العقل (العَقْلَنَة) لنقد أحاديث الصحيحين.

المبحث الثالث: إهدار قيمة الشروط التي وضعها صاحبا الصحيح لتأليف كتابيهما.

المبحث الرابع: التعسُّف في معارضة أحاديث الصحيحين بالقرآن.

المبحث الخامس: اعتماد (التشكيك غير المنهجي) والتهويل من شأن الخلاف حول الصحيحين.

الخاتمة: نتائج البحث والتوصيات

المبحث الأول: الوقوع في فَخِّ (التَّقْليد) للمستشرقين في أطروحاتهم المتعلِّقة بالصحيحين.

إنَّ المتأمل في كتابات الحداثيين العرب حول السنة النبوية عمومًا، وفي نقد الصحيحين خصوصًا، يظهر له عيبٌ علميٌّ مشين، وأزمة فكرية حادَّة عند أصحاب الخطاب الحداثي المعاصر، هذا العيب هو: الوقوع في فخِّ التقليد لآراء المستشرقين ومن تبعهم، والتسليم لها من غير محاكمةٍ ولا نظرٍ في الآراء المخالفة لها المدعومة بأدلَّة علمية.

فالحداثيون العرب في موقفهم من الصحيحين ما هم إلا صدىً لآراء أَسَاتِيذِهِم من المستشرقين، يَصْدُرُونَ عن أراءهم، وينافحون عن أفكارهم دون تعديل أو تقويم، ودون مراعاة للبيئة والزمن التي طُرِحَت فيه، ودون نظر في مستجدات الدراسات الاستشراقية الحديثة التي نَقَضَتْ ما بناه (جولد تسيهر، وجوزيف شاخت) من آراء حول السنة النبوية، وهذا في الحقيقة عيبٌ منهجي كبير، ومأزق علمي وقع فيه الحداثيون، ينافي روح الحداثة المزعومة، بل وينافي قواعد البحث العلمي التي يتَّفق عليها الباحثون.

من أجل هذا انتقد الفيلسوف طه عبد الرحمن (القراءة الحداثية المقلِّدة) للحداثيين العرب قائلا: "إنَّ ما نشاهده في واقعنا العربي هو نقلٌ للحداثة الموجودة في الواقع الغربي...وهو نقل ليس فيه ابتكار ولا

جمال".[1] ويقول كذلك: "إنَّ هذه قراءات مقلِّدة، وأدعو هؤلاء إلىٰ قراءة حداثية مبدِعة حقًّا".[2]

وأعظم من ذلك يقول: "أما عن قِصَّة الحداثة العربية، فإنِّي أرىٰ أنه لا وجود لحداثة عربية؛ فالحداثيون العرب هم أصلًا **مقلِّدون صريحون**، فعلىٰ سبيل المثال، إذا ظهرت التفكيكية، صاروا تفكيكيِّين، وإذا ظهرت البنيوية صاروا بِنْيَوِيِّين، وهكذا، ولقد حدَّدْتُ الحداثة بالإبداع، واعتبرته جوهريا فيها، فلا يكون الإنسان حداثيًّا، حتىٰ يكون قادرا علىٰ الإبداع، ومن لم يبدع لا يستحقُّ أن يكون حداثيًّا".[3]

فالحداثة بمفهومها الشامل تعني التجديد المستمر، ونقد الآراء والثورة علىٰ الأفكار القديمة والمسلَّمات التي تجاوزها الزمن، لكنَّنا نجد الحداثيين العرب يكيلون بمكيالين، فهم في ازدواجية متناقضة، فحين يأتي طرح المحدِّثين الذي يسمُّونه طرحًا تقليديًّا، تجدهم يسارعون في احتقار عملهم المتعلِّق بتوثيق السنة، والتصنيف في الأحاديث الصحيحة المجرَّدة، وإذا جاء طرح المستشرقين تخرسُ ألسنَتُهم وتنطفئُ شعلة أذهانهم، ويقفون

---

[1] الحوار أفقا للفكر، طه عبد الرحمن: ص ٨٢.

[2] المرجع السابق: ص ٩٠.

[3] الحوار أفقا للفكر، طه عبد الرحمن: ١٠٤- ١٠٥.

موقف الصبي مع أستاذه، يأخذون آرائهم على أنَّها حقائق، فيردِّدونها ويجعلونها مسلَّمات يَبْنُون عليها أفكارهم.

فهذا رأس الحداثيين العرب (محمد أركون) التلميذ الوفِيُّ للمستشرق الفرنسي (لوي ماسينيون) يتبنَّىٰ طرح المستشرقين في تَسْيِيس عملية تدوين المصنفات الحديثية[١]، حيث عبَّر عن رأيه في كتب الصحاح التي يسمِّيها (المجموعات النصية المغلقة) مكررًا شبهة المستشرقين المتمثلة في دور السلطة السياسية الأموية والعباسية في تأليف الصحيحين لمصالحها السياسية فيقول: "لقد تعرَّض الحديث النبوي لعملية الانتقاد والاختيار والحذف التعسفية التي فُرْضَتْ في ظلِّ الأمويين وأوائل العبَّاسيين أثناء تشكيل المجموعات النصِّية (كتب الحديث) **المدعوَّة بالصَّحيحة**".[٢]

وهذا في الحقيقة تكرار مُمِلٌّ للفكرة التي نادىٰ بها المستشرقان (جولد تسيهر، وجوزيف شاخت)[٣]، فأين هو النقد، والأبستمولوجيا، ونبذ الورائية، التي صدَّع بها رؤوس متابعيه ؟ فمحمد أركون بإمكانه الاطِّلاع

---

[١] ينظر، التأويل الحداثي للتراث، إبراهيم السكران: ص ١٥٥– ١٧٠.

[٢] تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون: ص ١٤٦.

[٣] ينظر، العقيدة والشريعة في الإسلام، لجولد تسيهر: ص ٥٠– ٥١. آراء المستشرق شاخت حول حجية السنة النبوية، محمد إبراهيم الخلينقة ص ٧٣. فما بعدها.

علىٰ الأدلة المضَّادة في قضية أثر الأمويين في تـدوين الصـحاح، لكنَّنـا نجـده يسلِّم للمستشرقين، ويبني علىٰ قولهم موقفه من الصحيحين.[١]

وهكذا نجد رأس الحداثيين في تونس (عبد المجيـد الشُّـرفي) لا يخـرج عن أراء المستشرقين ومن تبعهم من المستغربين، في موقفه من الصـحيحين، فقد عقد فصلا في كتابه «الإسلام والحداثة» سمَّاه: «الحديث النبـوي»، سـرد فيه أفكار المستشرقين ومن تأثَّر بهم كمحمود أبي رية ومحمد عبـدُهْ، يقـول الشُّرفي: "كان الشيخ محمد عبدُهْ سبَّاقا في هذا المجال كذلك إلىٰ التنبيـه إلـىٰ أن نشأة الاختراع في الرواية والتأويل تعود إلىٰ انصـداع الجماعـة الإسـلامية إثر مقتل عثمان واستيلاء الأمويين علىٰ السلطة".[٢]

ثم نجده يبارك ويتبنَّىٰ نقد محمد عبده لحديث سحر النبـي ﷺ المـروِّي في الصـحيحين، فيقـول: "وتعـرَّض مـثلًا إلـىٰ حـديث السـحر الـذي رواه البخاري ومسلم وابن حنبل والنسائي فرفضَهُ رفضًا قطعيا".[٣]

مع أنَّ حديث السحر قد أُشْبِعَ بحثًا، وبيَّن أهل الحديث أنـه مـن جـنس سحر التخييل الذي أصاب موسىٰ -عليه السـلام-، وذلـك في قولـه تعـالىٰ:

---

[١] ينظر، مطاعن المستشرقين في ربانية القرآن، عبد الرزاق هرماس: ص ١١٩- ١٢٠.

[٢] الإسلام والحداثة، عبد المجيد الشرفي: ٩٤.

[٣] المرجع السابق: ص ٩٤.

﴿قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه:٦٦]. فليس له تأثير علىٰ مصداقية الوحي.[١]

و هذا الأمر لا يخفىٰ علىٰ الشرفي فهو يعلم دفاع أهل الحديث عن صنيع أسلافهم؛ ولكنَّه في النهاية ينحاز إلىٰ المستشرقين، يقول الشرفي- متحدِّثًا عن فئة من العرب تدافع عن الحديث-: "فانبروا يدافعون عن صحَّة الأحاديث التي حفظتها كتب الصحاح وعن المنهج الذي توخاه الأقدمون في تمحيصها، ونسبوا إلىٰ المستشرقين وأذنابهم الموقف النقدي الذي اعتبروه هدَّاما ومغرضا...وكأنهم خافوا جميعا من النتائج التي يمكن أن يجرها القدح في احدىٰ المكونات الأساسية للضمير الإسلامي".[٢]

ثم وَرِثَ تلاميذ الشرفي من الحداثيين المعاصرين هذا الانبهار بعمل المستشرقين، وتقديس نتائجهم من غير تمحيص، فنجد علىٰ رأسهم تلميذه (محمد حمزة) الذي يقول: "الدراسة الوحيدة التي يعثر عليها الباحث الذي يروم تتبع مواقف المفكرين المحدثين من الحديث النبوي هي تلك التي كتبها المستشرق الهولاندي جينبول G.H.A. juynboll حول (صحَّة

---

[١] ينظر، الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام، الحجوي الثعالبي: ص ١٠٧.

[٢] الإسلام والحداثة، عبد المجيد الشرفي: ص ١٠٥- ١٠٦.

الحديث النبوي في المجادلات التي دارت بمصر في العصر الحديث)".[١]

مع أن الدراسات الاستشراقية المعاصرة التي قام بها (هرلد موتسكي، وأبغيش نوت)[٢]، تظهر أن آراء جينبول ومن قبله (جولد تسيهر، وشاخت) ليست صائبة في الميزان العلمي، وأن موقف الاستشراق القديم من السنة النبوية لم يبن علىٰ أسس علمية، وفيه كثير من المغالطات. وقد شهد المستشرق الفرنسي المسلم (ألفونس إتيان دينيه)[٣] علىٰ تأثير القناعات المسبَّقة، والتعصب للرأي، في كتابات المستشرقين، فقال: "إنَّه من العسير أن يَتَجَرَّدَ المستشرقون من عواطفهم، ونزعاتهم، عندما يؤرِّخُون حياة الرسول أو يدرسون سُنَّتَهُ".[٤]

---

[١] الحديث النبوي ومكانته في التشريع، محمد حمزة: ص ١٥.

[٢] (هارلد موتسكي Harald motzki) مستشرق ألماني، له كتاب (الحديث نشأته وتطوره)، أثبت فيه صدور الحديث في القرن الأول، وأن القرائن العلمية تؤكد ذلك، وخالف الطرح الذي مشىٰ عليه تسيهر وشاخت...وقريب منه ما قرره المستشرق (أبغيشت نوت albrecht noth) في بحثه المقارن بين المنهج النقدي الإسلامي ومنهج النقد الغربي.

[٣] هو (ألفونس إتيان دينيه) المعروف (ناصر الدين دينيه) مستشرق فرنسي مسلم ولد سنة ١٨١٦م بباريس، وتوفي بمدينة بوسعادة بالجزائر ودفن بها سنة ١٩٢٩م. له كتب أنصف فيها المسلمين ورد علىٰ المستشرقين أهمها: (حياة محمد) (أشعة خاصة بنور الإسلام). ينظر: الأعلام للزركلي ١/ ٨٣.

[٤] انظر، السنة في مواجهة الاستشراق، أنور الجندي: ص ١٢.

ومن شـدَّة ولـع الحـداثيين العـرب بالمستشـرقين تجـدهم يتجـاوزون قواعد البحث العلمي في التوثيق، ويكتفون بالنقل عن كتب المستشرقين مع أنها كتب ثانوية، والبحث العلمي يوجـب الرجـوع إلـىٰ المصـادر الأصـلية، فهذا (محمد حمزة) يقول في مقدمـة دراسـته: "أمَّـا في خصـوص الأحاديـث النبويـة التـي وردت في دراسـتنا فقـد عُـدْنَا في توثيقهـا إلـىٰ كتـاب فنسـك (wensinck) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي". [١]

وفعلًا مـارس هـذا التوثيـق القاصـر في كتابـه فيقـول مـثلا -في تخـريج حديث - : "رواه البخاري وأبو داود وابن حنبل (فنسنك) المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ج٤– سبق ذكره– ص ٩١". [٢]

وهو في ذلك مقلِّد لأستاذه عبد المجيد الشرفي الذي صرَّح باعتماده هذا الكتاب في توثيق الأحاديث. [٣]

وهـذا في الحقيقـة قصـورٌ علمـيٌّ واضـح، وتقصـير في الرجـوع إلـىٰ المصادر الأصلية، فالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث وقعتْ فيه أخطـاء في العزو، والاعتماد عليه مع وجود المصدر الأصلي بلغة الكاتـب، مـا هـو إلا

---

[١] الحديث النبوي ومكانته في التشريع، محمد حمزة: ص ١٨.

[٢] المرجع السابق: ص ٢٨٦ .

[٣] انظر، الإسلام والحداثة، عبد المجيد الشرفي: ص ٩٣.

إيغالٌ في التقليد، لا تقرُّه المنهجية العلمية.

وهكذا نجد التقليد الأعمىٰ مُسْتَشْرِيًا في كتابات الحداثيين العرب حول الصحيحين، فنجد في ثنايا كتبهم التركيز علىٰ نقد نوع معين من الأحاديث لا تقبلها العقلية الغربية التي تنتهج التفكير المادي مقطوع الصلة بالعالَم الغيبي، من ذلك: (إنكارهم أحاديث الغيبيات، إنكار أحاديث المعجزات، إنكار الأحاديث المتعلقة بالمرأة المخالفة للذوق الغربي).

ولم يكتف الحداثيون العرب بتقليد المستشرقين، بل وسَّعُوا دائرة التقليد إلىٰ الأخذ بأقوال العقلانيين العرب مثل (محمد عبدُهْ، أحمد أمين، محمود أبي ريَّة) علىٰ أنَّها حقائق، ثم تأصَّل هذا التقليد وتسلسل بين الحداثيين أنفسهم، فتجد الآخِرَ منهم يردِّدُ أفكار الأوَّل من غير نقد ولا تمحيص، فآراء (محمد أركون، والجابري، والشرفي) لا زال يردِّدُها الحداثيون المعاصرون مثل (حمادي ذويب، ومحمد حمزة، ومصطفىٰ بوهندي)، مع أنَّ هذه الآراء أصبحت من الماضي الذي تنادي الحداثة المزعومة بإحداث القطيعة معه، وتجاوزه إلىٰ ما هو أحدث مما يتناسب مع البيئة والزمن.

المبحث الثاني: المغالاة في استعمال العقل (العَقْلَنَة) لنقد أحاديث الصحيحين.

ينطلق الحداثيون الغربيون في تعاملهم مع التراث من منطلق عقلاني ماديٍّ صرفٍ، وفق آليات وضعوها لأنفسهم في نقد الكتاب المقدس، فتدعو الحداثة الغربية إلىٰ الاشتغال بالإنسان بعيدًا عن الله (الأنسنة)، والاهتمام بالعقل خارجًا عن الوحي (العقلنة)، ومراعاة للدنيا، دون النظر إلىٰ الآخرة (الأرخنة).

فقام الحداثيون العرب باستنساخ التجربة الغربية مع التراث المسيحي، ونقلوها بحذافيرها لقراءة التراث الاسلامي، فنادَوا بضرورة التحرُّر من سلطة النصِّ، ونزع القداسة عنه، وجعل العقل هو المنطلق للحكم علىٰ نصوص السنة النبوية، بما في ذلك أحاديث الصحيحين "ولا يخفىٰ علىٰ ذي بصيرة ما في هذه الاسقاطات الاندفاعية من عيوب منهجية صريحة تفقد التحليلات الحاصلة قيمتها، كما تفقد النتائج المتوصَّل إليها مصداقيتها".[١]

فمن العيوب المنهجية البارزة في الخطاب الحداثي المعاصر في نقد أحاديث الصحيحين، اعتمادهم التامّ علىٰ (العقل المجرَّد) في تقويم تلك الأحاديث المتفق علىٰ صحَّتها بين أهل الاختصاص من المحدثين،

---

[١] روح الحداثة، طه عبد الرحمن: ص ١٩٠.

فيقيسون صحَّة الخبر على حسب معقوليته، وانسجام متنه مع العقل الحداثي، وهذا المنهج لا يليق في تقويم الأخبار التي تتوقف صحَّتها على صدق المخبرِ كما قال الشافعي[1]، فالحديث الصحيح المودع في الصحيحين، ليس رأيًا فلسفيًا، ولا اجتهادا فكريًا، بل هو نقل مصدَّق وخبر محقَّق عن النبي المعصوم ﷺ.

فإذا صحَّ الخبر عن النبي ﷺ فإن القرآن الكريم يأمر المسلم بالتسليم له **﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾** [النساء:٦٥]. فالقراءة العقلانية المجرَّدة لا يمكن تطبيقها على القرآن والسنة؛ لأنَّ مبنى الإيمان في الإسلام هو التصديق بالوحي المنزَّل من السماء، والعقلانية المجرَّدة التي يريد تطبيقها الحداثيون العرب على الوحي تتنافى تماما مع الإيمان بالوحي، وبالتالي لا تجتمع العقلانية مع الإيمان بتاتًا، وهذا الأمر الذي جعل الفيلسوف (طه عبد الرحمن) يعيب هذا الغلو في العقلنة فيقول: "إنَّ مبدأ العقلانية التي أصفها -بالتجريدية- يخالف مبدأ الإيمان بالرسالة، إذْ

---

[1] قال الشافعي: "ولا يستدلُّ على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه إلا في الخاصِّ القليل من الحديث، وذلك أن يستدلَّ على الصدق والكذب فيه بأن يحدِّث المحدِّث ما لا يجوز أن يكون مثله أو ما يخالِفُهُ ما هو أثبتُ وأكثر دلالات بالصدق منه". انظر، الرسالة، الشافعي: ص ٣٩٩.

مقتضاه هو ألا تتخذ سلطانًا في حكمك علىٰ الأشياء غير العقل، والسلطان الوحيد المقابل للعقل في الحكم علىٰ الأشياء بالنسبة للمسلم هو الوحي أو الرسالة، فهاهنا يقع الخلل".[١]

ويقول كذلك -منتقدًا الحداثيين العرب-: "يتحدَّثون عن العقلانية، فأيَّة عقلانية يقصدون ؟ هل يريدون العقلانية التي تنتهي بنا إلىٰ إنكار القيم!، إن خصوصية واقعنا تدعونا إلىٰ توسيع مفهوم العقل".[٢]

قلتُ: إنَّهُ لمزلقٌ عظيم وقع فيه أصحاب الخطاب الحداثي في تعاملهم مع أحاديث الصحيحين، فهذا جمال البنا – مثلا- يؤلِّف كتابًا سمَّاه (تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي تلزِم) يقرِّرُ فيه أنَّ استبعاد العقل عن محاكمة أحاديث الصحيحين يؤدِّي إلىٰ قبول الخرافات والأساطير، فيقول: "إن النتيجة المؤكَّدة للأخذ بهذه الأحاديث المدسوسة، هي: تكوين **عقلية تتقبَّل الخرافة**، وهذا أمر لا يجوز مطلقًا التسامح فيه ولو بسنِّ إبرة؛ لأنَّه يعني السماح **باستبعاد العقل**، وإذا استبعِدَ العقل فأيُّ فرق بين الإنسان والأنعام".[٣]

---

[١] الحوار أفقا للفكر، طه عبد الرحمن: ص ٩٨- ٩٩.

[٢] المرجع السابق : ص ٩٢.

[٣] تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي تلزم، جمال البنا: ص٨٨.

والحقيقة أنَّ المحدثين لم يستبعدوا العقل في نقدهم للأحاديث النبوية، وتراثهم شاهد علىٰ ذلك، وإنما وظَّفُوا العقل في مجاله وفي حدود طاقته عند نقدهم الأسانيد والمتون، ولم يقحمُوه فيما لا طاقة له به من أمر الغيبيات والمعجزات، والذي فعله (جمال البنا) في كتابه هو **جناية علىٰ العلم والمنهجية العلمية،** حين أمسك الصحيحين وأخذ في فرز الأحاديث التي تلزِمُهُ من التي لا تلزمه، دون ضابط منهجيٍّ، ولا طريقة علمية واضحة، وإنما هو التذوق والسطحية في المعالجة، وإلا فما ردَّه عقل جمال البنَّا قد يقرُّهُ عقل ناقد آخر.

وها هو يكشف عن سوءة منهجه في مقدِّمة كتابه فيقول: "التوقُّفُ أمام الأحاديث التي جاءت عن المغيبات بدءًا من الموت حتىٰ يوم القيامة والجنة والنار فهذه مما استأثر الله تعالىٰ بعلمها".[١]

وهذه مقدِّمة باطلة تنسف جميع التطبيقات التي يوردها تحتها، ولو تدبَّر هذا الرجل القرآن لوجده يصرِّح أن الله يطلِعُ رسله علىٰ بعض المغيَّبات تأييدًا لهم، قال تعالىٰ: ﴿ **عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا (٢٦) إِلاَّ مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا** ﴾ [الجن: ٢٦] .

---

[١] تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، جمال البنا: ص ١٣.

ومن عيوب المنهج العقلاني عند الحداثيين في التعامل مع الصحيحين **الاضطراب والتناقض**، وعدم استقرار مقياس العقل الذي يدَّعي الحداثيون عرض الأحاديث عليه، فمن المعلوم أنَّ العقل البشريَّ محدودٌ، وأدوات إدراكه المعرفي هي الحواس الخمس علىٰ قصورها، فضلا علىٰ كون **العقلانية نسبية**، تختلف من شخص إلىٰ آخر بحسب ثقافته وبيئته وتكوينه العلمي، فما يراه عقل الحداثي العربي مقبولاً، ينكره عقل الحداثي الغربي أشدَّ الإنكار، بل الحداثيون العرب أنفسهم مختلفون في تحديد مواقفهم، فما يرُدُّه غلاتُهم قد يقبله من هو أقلُّ إغراقًا في العقلانية، بل منهم من يصرِّح أنَّ الخبر معقول المعنىٰ لكنه يرفضه، فمثلا: يقرِّرُ (محمد الشرفي) أنَّ "الأحاديث النبوية يمكن أن تكون أداة صالحة لفهم الدِّين من حيث هو أمر روحي ميتافيزيقي...وأن تكون موجِّهة للأخلاق، ولكن لا يمكن أن تصلح موردًا للقانون".[1] في حين يرفض غيره من الحداثيين السنَّة رفضا مطلقًا، ولو كانت تتعلق بالأخلاق.

ومن جهة أخرىٰ نجد العلماء يُؤَكِّدون علىٰ محدودية العقل ومداركه، فكيف نحكِّمه علىٰ أحاديث الصحيحين التي جزم المحدثون بصدورها عن

---

[1] الإسلام والحرية، محمد الشرفي: ص ١٠٦- ١٠٧.

النبي ﷺ وفق منهج دقيق، فهذا في الحقيقة تكليف له بما لا يطيق، فإنَّ العقـل محدودٌ، والنصّ الصحيح محكم، قال الشافعي: "إنَّ للعقل حدًّا ينتهـي إليـه، كما أن للبصر حدًّا ينتهي إليه".[١]

وحتىٰ يقتنع الحداثيون المولَعون بـالعلوم التطبيقيـة والتجريبيـة، نقـول لهم إنَّ النظريات الرياضية الحديثة تثبت محدودية العقـل، يقـول (طـه عبـد الرحمن) -في معرض نقده لمبدأ العقلنة عند الحداثيين-: "ومعلوم أنَّ مسـألة (حدود العقل) لم تعـد اليـوم مسـألة فلسـفية، بـل أضـحت مسـألة رياضـية بامتيـاز، فهنـاك نظريـات رياضـية معلومـة توصـل إليهـا علمـاء رياضـيون مشهورون من أمثال (كوت غودل) تبرهِن علىٰ وجود هذه الحـدود، وحتـىٰ أقرِّبُ شيئا من ذلك للجمهور بصورة مجملة ، أقول إنَّـه لا يمكـن للعقـل أن يحيط بكل شيء، ذلك لأن العقل هو نفسه جزء من هذا الكل فكيف بـالجزء أن يحيط الكل ! ".[٢]

ومن عيوب العقلنة التي ينـادي بهـا الحـداثيون العـرب في التعامـل مـع الصحيحين، أنها مبدأ يُسَايِرُ العلمانية الغربية واللادينيـة، التـي يكـون العقـل

---

[١] آداب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم: ص ٢٠٧.

[٢] الحوار أفقا للفكر، طه عبد الرحمن: ص ٢٣.

فيها هو مصدر المعرفة، أما في الإطار الإسلامي فالوحي هو مصدر المعرفة الدينية؛ لأن القرآن الكريم حثَّ المؤمنين علىٰ الإيمان بالغيب، فأول صفة للمؤمنين تجدها عند قراءة القرآن ﴿ **الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ**﴾ [البقرة: ٠٣]. وقد صَحَّتْ عند المسلمين أحاديث لا غبار عليها في أمور الغيبيات التي تكون يوم القيامة وقبله، وهذه الأخبار لا يمكن اختبارها تجريبيا، ولا نقدها عقليا؛ لأنها أمور تتجاوز علم الإنسان، قال تعالىٰ: ﴿**وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً**﴾ [الإسراء: ٨٥]. فالمؤمن يرضىٰ ويسلِّم.

يقول عبد الرحمن ابن خلدون- متحدثًا عن العقل- : "غير أنّك لا تطمع أن تزن به أمور التّوحيد والآخرة وحقيقة النّبوة وحقائق الصّفات الإلهيّة وكلّ ما وراء طوره فإنّ ذلك طمع في محال، ومثال ذلك مثال رجل رأىٰ الميزان الّذي يوزن به الذّهب فطمع أن يزن به الجبال وهذا لا يُدْرَكُ".[1]

ومع هذا التباين الواضح نجد الحداثيين العرب يغرقون في هذه العقلانية، ويصرحون أن الشيء الذي لا يخضع للتجربة، والنظر العقلي المجرَّد لا يقبل بحال، فهذا التونسي (حمادي ذويب) -تلميذ الشرفي – يقول: "ولا شك أن المسلم المعاصر مدعو إلىٰ الانخراط في سياقه التاريخي

---

[1] تاريخ ابن خلدون: ١/ ٥٨٢.

الذي شهد منذ عصر الأنوار القضاء علىٰ مفهوم السلطة المرجعية في اصدار المعرفة إذ أصبح **المنهج البرهاني التجريبي** المثل الأعلىٰ الجديد لتقييم المعرفة بحيث يمكن تجاوز كل حقيقة ليست ذات أساسٍ واقعي ولا يمكن البرهنة عليها تجريبيا و**الاستدلال عليها عقلانيا**. وتأسيسا علىٰ هذا يمكن نفي القداسة عن نصوص التراث وشخصياته وتأسيس علاقة جديدة بها، لا تقوم علىٰ التقديس والامتثال، والطاعة العمياء بل تنبني **علىٰ النظر العقلي النقدي** والتاريخي للنصوص وعلىٰ الوعي بضرورة مقاربة منتجات التراث بأدواتنا المنهجية الحديثية علىٰ قاعدة مقتضياتنا التاريخية المعاصرة ومكتسبات العلوم الحديثة".[١]

وأعظم من ذلك ما يقوله تلميذ الشرفي الآخر (محمد حمزة)، عن الأخبار الغيبية المودعة في الصحيحين أنها ذات طبيعة ميثية (أسطورية) يغلب علىٰ الظنِّ أنها مستقاة من التراث اليهودي، يقول محمد حمزة: "يلفِتُ أبو رية انتباهنا في كتابيه إلىٰ الأحاديث ذات البنية الأسطورية التي اشتمل عليها **صحيحا البخاري ومسلم**، والتي نقل أبو هريرة عن كعب الأحبار عددا كبيرا منها...والمتأمل في هذه الأحاديث يلحظ فعلا أنها تنطق **بنظرة ميثية إلىٰ**

---

[١] السنة بين الأصول والتاريخ، حمادي ذويب: ص ٣٠٧.

العالم والأشياء ومسائل الغيب والآخرة لكن رواة الحديث قبلوها وتلقاها المسلمون بعدهم بالقبول وخصوصا قد أثبتتها **كتب الصحاح**".[١]

فهذا الطرح في الحقيقة ضرب من الخيال والوهم، فيه خلط بين الحقائق والأساطير وطرق التمييز بينها، فهؤلاء الحداثيون انحدروا إلىٰ (المادِّية الضيِّقة)، فيريدون إخضاع الأحاديث الصحيحة للعلم التجريبي وإدخالها المخبر للتأكُّد من صحَّتها تجريبيا، وهذا ينافي طبيعة الأخبار التي لها مناهج خاصَّة لتوثيقها بعيدا عن التفسير المادي، الذي يغرق فيه الحداثيون حتىٰ إنَّنا نجد كبيرَهم الذي علَّمهم هذا المنهج (محمد أركون) يقول: "لأنَّنا لا نملك شريط تسجيل أو فيلما مصورا يبيِّن لنا الرسول وهو يتحدَّث إلىٰ أصحابه أو يتلو عليهم القرآن لأول مرة، فهذا شيء مضىٰ وانقضىٰ ولا حيلة لنا به، ففي ذلك الوقت لم تكن هناك آلات تسجيل ولا كاميرات تصوير".[٢]

ولا نجد لهذه السفسطة إلا أن نقول لأصحابها: نحن لا نملك دليلا ماديًا ولا تسجيلا مصورًا يدلُّ علىٰ أنكم تحملون أرواحا في أجسادكم، ولا

---

[١] الحديث النبوي ومكانته في التشريع، محمد حمزة: ص ٢٨٨- ٢٨٩.

[٢] قضايا في نقد العقل الديني، محمد أركون: ص ١٨٨.

عقولا في أدمغتكم، فأنتم أجساد بلا روح وأدمغة بلا عقول، حتىٰ تثبتوا لنا بدليل ماديٍّ لا يقبل الشكَّ عكس ذلك.

المبحث الثالث: إهدار قيمة الشروط التي وضعها صاحبا الصحيح لتأليف كتابيهما.

من صور العبثية والاحتقار لعمل صاحِبَي الصحيح، في تمحيص السنة النبوية وتجريد الأحاديث الصحيحة في كتاب، ما يردِّده الحداثيون العرب من عبارات التهوين للشروط التي اشترطها البخاري ومسلم في إخراج أحاديث كتابيهما، من غير تقديم دليل واضح علىٰ ثغرات في منهج التصحيح عند الشيخين، أو جوانب ضعيفة في المنهج النقدي لديهما، وإنما تجد عندهم المبالغة في الاستخفاف بالمنهج النقدي لأسلافنا من المحدثين وعلىٰ رأسهم الشيخان، وفي المقابل المبالغة في إطراء المناهج الغربية في تقويم النصوص الدينية، حتىٰ إذا طُولِبوا بالدليل علىٰ مواقفهم من أحاديث الصحيحين، إذا بهم- لقلة بضاعتهم- يفزعون إلىٰ شبه المستشرقين، يردِّدون كلامهم من غير تَثَبُّتٍ ولا رَوِيَّةٍ.

فأكثر هؤلاء الحداثيين العرب يشتغلون بالفلسفة والمنطق، فلا دراية لهم بمناهج المحدثين، ولا يكلِّفون أنفسهم عناء دراسة منهج البخاري ومسلم في إخراج أحاديث كتابيهما، فيقرِّرون مباشرة أنَّ الشروط التي وضعها البخاري ومسلم لا تلزم إلا صاحِبَي الصحيح، فما صحَّحه البخاري ومسلم هو صحيح بالنسبة إليهما وليس صحيحا في الحقيقة والواقع، وهم بذلك يتملَّصُون من قبول كلام أهل الاختصاص بكلام فلسفيٍّ لا قيمة له في

الميزان العلمي.

يقول الحداثي المغربي (محمد عابد الجابري): "أما كون هذا الحديث أو غيره صحيحًا حسب اصطلاح علماء الحديث فمعناه أنَّه يستوفي الشروط التي وضعها جامع الحديث لنفسه، **وكلُّها شروط تخصُّ السند**، وليس المضمون...فصحيح البخاري هو صحيح **من حيث السند فقط طبقا** للشروط التي وضعها البخاري في تلقِّي الحديث وقُلْ مثل ذلك في صحيح مسلم **!!** ولكي نزيد الكلام وضوحا نقول : صحيح البخاري ومسلم صحيح بالنسبة إلىٰ البخاري ومسلم من حيث السند **دون المضمون،** طبق القواعد التي وضعاها في جمع الأحاديث وتمحيصها فتكون النتيجة المترتِّبة علىٰ هذا القول أن الأحاديث الصحيحة **لا يُلْزَمُ بها** أحدٌ سوىٰ البخاري ومسلم".[1]

ويقول الجابري كذلك: "وكتب الحديث الصحيحة، كصحيح البخاري وصحيح مسلم إنما هي صحيحة بالنسبة للشروط التي وضعها أصحابها لقبول الحديث. **الحديث الصحيح ليس صحيحًا في نفسه -بالضرورة-**

---

[1] قول في الحديث عموما، محمد عابد الجابري موقع الجابري علىٰ الشبكة:
www.aljabriabed.net/hadth١.htm

وإنما هو صحيح بمعنىٰ أنه يستوفي الشروط التي اشترطها جامع الحديث كالبخاري ومسلم. ونقد الحديث يتناول نقد السند، كما قد يتناول مضمونه. أما نقد السند أو الرواية فلهم في ذلك قواعد وأساليب تقوم علىٰ (التعديل والتجريح). أما نقد المضمون -ولو أن الاهتمام به أقل- فيقوم علىٰ اعتبار السنة النبوية (قولا وعملا وإقرارا) مبيِّنة للدين شارحة للقرآن وبالتالي يجب ألا يتناقض الحديث مع القرآن".[١]

فهذا التحليل الذي طرحه الجابري يدلُّ علىٰ أزمة تخصُّص عند الحداثيين، فنقد الحديث سندا ومتنا علىٰ صعيد واحد هو منهج المحدثين النقاد وعلىٰ رأسهم البخاري والمسلم، اللذان مارسا نقد المتون بشكل موسَّع، ومن طالع كتاب التمييز للإمام مسلم، والتاريخ الكبير للبخاري يجزم بذلك، والنقد التاريخي لمتون المرويات حاضر بقوة عند الشيخين قبل أن يعرف الغرب قواعد هذا النوع من النقد، وقد اعترف بذلك بعض المستشرقين المعاصرين.[٢]

---

[١] في قضايا الفكر والدين، الجابري، مجلة فكر ونقد، لعدد ٠٩ (١٥) ،١٩٩٨م

[٢] يقول المستشرق الأمريكي المعاصر (جوناثان براون): "رفض مؤسسو التقليد الحديثي السني مثل البخاري ومسلم أحاديث صحيحه الإسناد لأنهم أنكروا ما جاء في متونها، واعتمد أهل السنة في القرن الثالث...علىٰ أسباب عدة لرفض الحديث من جهة المتن". انظر: قواعد نقد المتن، جوناثان براون ص ٣٤٤.

ومن جهة أخرىٰ فشروط الشيخين في التصحيح هي شروط سائر المحدثين، وإنما زاد الشيخان في التثبت، فلم يخرجا إلا أصحَّ الصحيح وتركا من الصحيح أشياء خشية الطول، وبالتالي فشروط البخاري هي شروط سائر المحدثين في الحديث الصحيح (العدالة، الضبط، اتصال السند، انتفاء الشذوذ، انتفاء العلة) وهي الشروط التي اتَّفق عليها أهل الاختصاص، ولا عبرة بمن خالفهم؛ لأن المرجع في كل فنٍّ إلىٰ أهل الاختصاص، وإلا انحدر الناس إلىٰ الفوضىٰ العلمية.

وحتىٰ نؤكِّد هذا الأمر لأدعياء الحداثة، ننقل هنا رأي الفيلسوف المعاصر (طه عبد الرحمن) الذي يؤكِّد عظمة المنهج التاريخي عند المحدِّثين، وسَبْقَهُمْ الغربيين إليه، يقول: "أمَّا فيما يتعلَّق بعلوم الحديث فإنِّي أسأل هؤلاء الذين يقدحون في الحديث، والذين يفخرون بأنهم يمارسون النقد التاريخي: ما رأيكم في الحقيقة التالية؟ وهي: أنَّ المحدِّثين وضعوا أصول هذا النقد، وطبَّقُوها علىٰ نصوص الحديث قبل أن يعرفها الغربيُّون! فقد كانوا يتتبعون تاريخ النَّص وتاريخ الرواية ويضبطونها ضبطًا كاملًا، وينتقلون إلىٰ مقارنة الروايات فيما بينها، فإذا لم يكن هذا العمل هو روح النقد التاريخي، فما عساه أن يكون؟ لذلك لا تراني أشكُّ في أنَّ (علم

مصطلح الحديث) قد أوفى بكثير من مقاصد (النقد التاريخي الحديث) قَبْلَهُ بقرونٍ".[١]

وهكذا يسير -تلميذ الشرفي- (محمد حمزة) في الاتجاه نفسه، وهو التهوين من شأن الصحيحين واعتبارهما مدونة نصية تدخَّلت أهواء السلاطين في وضعها، والبيئة الثقافية في صياغتها وإضفاء صبغة القدسية عليها، من غير تقديم دليل واضح على دعواه، فيقول: "ومن أهمها تحوُّل مدوَّنة الحديث النبوي من نصٍّ مفتوح، قابل للزيادة والاختلاق، أسهم الفاعلون الاجتماعيون بمختلف مواقعهم الاجتماعية ومشاربهم السياسية، وروافدهم الثقافية في تشكيله، وضبط قواعده إلى مدونة منغلقة أُطْلِقَتْ عليها تسمية الصِّحاح وصارت تتمتَّع بقانون حصَّنها من طائلة النقد والمساءلة".[٢]

ثم يوظِّف محمد حمزة نظرية غربية مستوردة تدعى (نظرية المتخيّل الديني) لتفسير المكانة العالية التي تبوأها الصحيحان، فيقول:"إن هذه الأحاديث المشكلة لا تثير لدى الباحثين المحافظين أي رغبة في إعادة النظر

---

[١] الحوار أفقا للفكر، طه عبد الرحمن: ص ١٦٥.

[٢] الحديث النبوي ومكانته في التشريع، محمد حمزة: ص ٠٦.

في المسلمات التي استقرَّت عليها عقولهم، ذلك أن أفق انتظارهم ما زال يتغذَّىٰ ويتمُّ تجييشُهُ بواسطة **متخيل ديني** يهيمن هيمنة كاملة علىٰ عقولهم ونفوسهم، كما أنَّ الهالة التي أحيطت بها كتب **الصحاح** والقداسة التي بلغت حد الغلو المفرط كانت تمنع كلَّ طعن في رجال البخاري ومسلم".[١]

وهذا كلُّه محض تخمين و سوء ظنٍّ بعيد عن الواقع، فالتاريخ يشهد أنَّ البخاريَّ ومسلمًا لم يكونا ممن يغشىٰ مجالس السلاطين، بل التاريخ يشهد علىٰ الجفوة التي كانت بين البخاري وأمير بخارىٰ حتىٰ طُرِدَ منها ومات غريبا عن وطنه، ولا أدلَّ علىٰ ذلك من قصة البخاري مع خالد الذهلي، فقد: "بعث الأمير خالد بن أحمد الذهلي والي بخارىٰ إلىٰ محمد بن إسماعيل أن احمل إِلَيَّ كتاب (الجامع) و (التاريخ) وغيرهما لأسمع منك. فقال لرسوله: **أنا لا أُذِّلُ العلم، ولا آتي أبواب السلاطين**، فإن كانت لك إلىٰ شيء منه حاجة، فاحضر في مسجدي، أو في داري".[٢]

وأمَّا المكانة العالية التي تبوأها الصحيحان، فلم تنشأ عن تقديس وغلوٍّ، بل نشأت عن نقدٍ علمي شارك فيه علماء ذلك العصر ومن جاء بعدهم، فقد

---

[١] الحديث النبوي ومكانته في التشريع، محمد حمزة: ص ٢٩١.

[٢] ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلىٰ السلاطين، السيوطي: ٤٧.

عرض البخاري كتابه علىٰ علماء عصره، وكذلك فعل مسلم، ووضعت المؤلفات النقدية علىٰ الصحيحين ككتاب «التتبُّع» للدارقطني، و«علل صحيح مسلم» لابن عمار الشهيد، وأُلِّفَتْ الكتب في رجال الصحيحين وشرح متونهما، حتىٰ خرج العلماء بنتيجة مفادها الإجماع علىٰ صحَّة ما في الصحيحين باستثناء بعض الألفاظ، فلا عبرة بمن خالفهم من غير المتخصصين، يقول ابن القيِّم: " واعلم أن جمهور أحاديث البخاري ومسلم من هذا الباب...فإنَّ ما تلقاه أهل الحديث وعلماؤه بالقبول والتصديق فهو محصل للعلم مفيد لليقين، ولا عبرة بمن عداهم من المتكلمين والأصوليين، فإن الاعتبار في الإجماع علىٰ كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم، كما لم يعتبر في الإجماع علىٰ الأحكام الشرعية إلا العلماء بها دون المتكلمين والنحاة والأطباء، كذلك لا يعتبر في الإجماع علىٰ صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله، وهم علماء أهل الحديث".[1]

ولأن هؤلاء الحداثيين مولعون بكلام الغربيين، أنقل هنا شهادة عظيمة لأحد المستشرقين المنصفين علىٰ عظمة الشروط العلمية التي وضعها

---

[1] مختصر الصواعق المرسلة، ابن القيم: ص ٥٦٣.

صاحبا الصحيح وأنها تفوق بكثير قواعد التوثيق التي يستعملها الغربيون في توثيق الأحداث التاريخية، وأن جميع الانتقادات لشروط الشيخين عاطفية وليست علمية، يقول المفكر النمساوي (ليوبولد فايس)، والذي تسمىٰ بـ (محمد أسد) بعد إسلامه: "إنَّنا نظنُّ أن خصوم الرأي الصحيح – مذهب أهل السنة- فيما يتعلَّق بالحديث، **لا يمكن أن يأتوا بأدلَّة مقنعة فعلا تثبت** مرَّةً واحدة، عدم الثقة بالأحاديث المنسوبة إلىٰ الرسول...إنَّه علىٰ الرغم من جميع الجهود التي بُذِلَتْ في سبيل تحدِّي الحديث علىٰ أنه نظام ما، فإنَّ أولئك النقَّاد العصريين من الشرقيين والغربيين، لم يستطيعوا أن يدعموا **انتقادهم العاطفي الخالص** بنتائج من البحث العلمي، وإنه لمن الصعب أن يفعل أحد ذلك؛ لأنَّ الجامعين لكتب الحديث الأولىٰ، وخصوصًا الإمامين **البخاري ومسلما**، قد قاموا بكل ما في طاقة البشر عند عرض صحَّة كل حديث علىٰ قواعد التحديث عرضا أشد كثيرا من ذلك الذي يلجأ إليه المؤرخون الأوربيون عادة عند النظر في مصادر التاريخ القديم".[١]

فهذه شهادة من خبيرٍ منصفٍ تؤكِّد التزام المحدثين المنهج العلمي، وبُعْدَ خصومهم عن قواعد البحث العلمي والموضوعية في النقد، وهذا ما

---

[١] الإسلام علىٰ مفترق الطرق، محمد أسد (ليوبولد فايس): ص ٩٣.

نراه في الطرح الحداثي المعاصر الذي يهوىٰ ممارسة الهدم والقطيعة لا النقد البناء.

المبحث الرابع: التعسُّف في معارضة أحاديث الصحيحين بالقرآن.

هذا من أعجب ما يكون! ففي الوقت الذي يجرِّد فيه الحداثيون القرآن الكريم من قدسيته وينزلونه منزلة النص الأدبي أو التاريخي، تجدهم لا يفوِّتُون الفرصة لنقد أحاديث الصحيحين بدعوىٰ عدم وجود ما يشهد لها في القرآن، أو وجود ما يخالفها.[(١)]

فالحداثي المصري (حسن حنفي) يقرِّر "نشأة التراث من مركز واحد وهو القرآن والسنة، ولا يعني هذان المصدران أي تقديس لهما، أو للتراث بل هو مجرَّد وصف للواقع".[(٢)]

ثم لا يتحرَّج من ضرب الأحاديث بالقرآن فيقول: "إنَّه لا يوجد في الحديث شيء لا يوجد في القرآن، والاعتماد علىٰ القرآن وحده هو الرجوع إلىٰ الأصل أولا وهو أوعىٰ وأشمل وأكمل".[(٣)]

وهذا من التناقض المنهجي والازدواجية في المواقف التي تنبؤ عن تخبُّطٍ شديد في المنهجية العلمية عند الحداثيين.

ومن الحداثيين من لا يتجرأ علىٰ البوح بموقفه من قدسية القرآن

---

(١) ينظر، الحداثة وموقفها من السنة النبوية، الحارث فخري: ص ٢٦٢- ٢٧٢.

(٢) التراث والتجديد، حسن حنفي: ص ١٥٤.

(٣) مجلة اليسار الإسلامي، حسن حنفي: ص ٩٩.

الكريم، ويستعمل تعظيم النص القرآني دثارًا لينفُذَ إلىٰ أغراضه المتمثلة في القضاء علىٰ السنة النبوية، فبمجرد تخيُّله وجود أدنىٰ معارضة بين حديث في الصحيحين وآية قرآنية، يحكم علىٰ الحديث بالبطلان من غير بحث بين أوجه الجمع بين الدليلين، ولا تفسير النصوص تفسيرا يرفع عنها التناقض، بطريقة نستطيع أن نصفها (بالعبثية) أو (التعسفية).

وأبرز مثال علىٰ ذلك صنيع (جمال البنا) الذي يتحدَّث: "عن وجود عوامل أخرىٰ أدَّت لأن يتضمن البخاري- وهو أصح كتب الحديث- العديد من الأحاديث التي قلنا أنها (لا تلزم) لأننا لم ندخل في صراع معهم، فهذا يعني أنَّنا نسلم بسلامة منهجهم، إنَّ ما أهمنا هو اتفاق أو **عدم اتفاق حديث ما مع القرآن الكريم**، فما اتفق جاز أن ينسب إلىٰ الرسول، وما اختلف فإنَّنا لا نراه ملزما، لأن التزامنا به يعنىٰ عدم الالتزام بالقرآن، وهذا أمر لا يقبله أي مسلم".[1]

وعلىٰ النهج نفسه تسير اليسارية المغربية (خديجة البطَّار) في كتابها «البخاري.. كان بينه وبين الحقِّ حجاب»، حيث بَيَّنَتْ في مقدمة كتابها أنَّ أحاديث البخاري تعارض القرآن معارضةً شديدةً، فمن أسباب ضعف

[1] تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم، جمال البنا: ص ١١.

البخاري وصحيحه في زعمها: "مخالفة المتون التي يحدِّث بها في صحيحه للسيرة النبوية الشريفة، ولكل ما صحَّ عن النبي ﷺ وللمعقول في الشريعة الإسلامية وأصولها، **مع مخالفة ومعارضة شديدة للقرآن**، ووجود النكارة الظاهرة في بعض المتون التي ادَّعىٰ البخاري صحَّتها".(١)

وهذا في الحقيقة منهج فاسد في التعامل مع أحاديث الصحيحين، بِرَدِّهَا -باديَ الرأي- بدعوىٰ مخالفتها القرآن، والحداثيون هم أوَّل من خالف القرآن، حين تركوا أمر الله بطاعة رسوله والاستسلام لحكمه، أضف إلىٰ ذلك أن العلماء يقرِّرون عدم وجود أحاديث صحيحة تخالف القرآن إذ الكلُّ وحي والوحي لا يتناقض ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢]، وما ظنَّه المعارضون تناقضا، إنما هو توهُّمٌ ناتج عن قصور علمي، وعجز عن الجمع بين دلالات النصوص، يقول ابن قيم الجوزية: "ونحن نقول قولًا كليًّا نُشْهِدُ الله تعالىٰ عليه وملائكته، أنَّه ليس في حديث رسول الله ﷺ ما يخالف القرآن ولا ما يخالف العقل الصريح، بل كلامه بين للقرآن وتفسير له وتفصيل لما أجمله، وكل حديث رَدَّهُ من رَدَّ الحديث لزعمه أنه يخالف القرآن فهو موافق للقرآن مطابق له، وغايته أن

---

(١) في نقد البخاري... كان بينه وبين الحق حجاب، خديجة البطار: ص ٠٤.

يكون زائدا على ما في القرآن".[١]

فما من حديث ردَّه المعارضون بدعوى مخالفته للقرآن إلا وفي كلام العلماء التوفيق بينه وبين الآية، ولكن القوم يريدون الهدمَ لا الفهمَ، والنقض لا النقد، وقد تفطَّن العلماء لهذا الأسلوب من قديم ، يقول أبو المظفر السمعاني: "فإنَّا بحمد الله تعالى لم نجد خبراً صحيحاً يخالف الكتاب، بل الكتاب والسنة متوافقان متعاضِدَان، وإن عرض سؤالُ سائل في كتاب أو خبر، فقد أجاب عنه علماء السنة...**ولكن غرض القوم ومرماهم ردُّ السنة وَطَيُّ الأحاديث جملة**".[٢]

ومع ذلك نجد الحداثي التونسي (هشام جعيَّط) يطبِّق هذا المسلك عمليا، حين يتهجَّم على ثالث حديث في كتاب بدء الوحي من صحيح البخاري، ويعتبره مختلَقًا مصنوعًا، لا لضعف إسناده ولا لعدم معقولية مَتْنِهِ، بل -بكل جرأة- لكونه لم يعجبه!؛ ولأنَّ القرآن لم يتحدث عن لحظة لقاء جبريل بالنبي ﷺ في الغار، ولم يذكر الحوار الذي دار بينهما، يقول هشام

---

[١] مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، الموصلي: ص ٦١٢.

[٢] قواطع الأدلة، أبو المظفر السمعاني: ٢/ ٤١٣- ٤١٤.

جعيط – في معرض إنكاره لحديث بدء الوحي[١]ـ : "ولئن كانت الأسانيد لا تُعْتَمَدُ بالنسبة للمؤرِّخ، بل فقط متن الرواية، فقصَّة الغار ثم رؤية الملك فيها بعد، وإن كانت غير مستحيلة طبعا لتواتر المصادر لدينا، **فإنِّي شخصيا أرفضها**؛ لأن لحظة التلاقي والتجلِّي والوحي حصلت كما ورد في سورتي (النجم والتكوير) واضحة مفصَّلة".[٢]

ويقول كذلك: "فإنَّ قصة غار حراء وما تبعها اختلاق بحتٌ".[٣]

قلتُ: هذا منهج انتقائي ينافي الموضوعية العلمية، فإنَّ هذا الحديث وثيقة تاريخية في أعلىٰ درجات الصحة، ولكن المؤلف يهدرها بتوهُّمات وخيالات، بينما يقبل أخبارا أخرىٰ أقل موثوقية من أجل بناء آرائه، وأما تعلُّقه بالقرآن فلا ينفعه، فما المانع أن يأتي (حديث بدء الوحي) بتفاصيل لم تذكر في القرآن؟ والله تعالىٰ يخبر أنه أوحي إلىٰ نبيِّه ما يوضِّحُ به القرآن ويُبَيِّنُ مجمله، قال تعالىٰ: ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾ [النحل: ٤٤]. ويُبَيِّنُ أن من أطاع الرسول فيما أمر وصدَّقَهُ فيها أخبر، فهو

---

[١] أخرجه البخاري (٠٣) ومسلم (١٦٠). من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرىٰ رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح... ». الحديث.

[٢] الوحي القرآن النبوة، هشام جعيط: ص ٣٥.

[٣] المصدر السابق: ص ٣٩.

مطيع لله تعالىٰ: ﴿ مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ ﴾ [النساء: ٨٠]. وهل جميع القصص في القرآن ذكرت بتفاصيلها حتَّىٰ يزعم الكاتب أن الزيادة علىٰ ما في القرآن، دليل علىٰ الكذب والاختلاق؟ وربنا سبحانه يقول: ﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤].

الحقيقة أننا لا نستطيع أن نصِفَ هذه المنهجية المضطربة لهشام جعيط، إلا بالعبث في العلوم، إِذ الأسانيد التي نُقِلَ بها القرآن الكريم هي الأسانيد نفسها التي نُقِلَ بها الحديث النبوي، فإذا كانت طريقة النقل بالأسانيد مشكوكًا فيها، فما وجه التفريق بين المتماثلين؟!.

المبحث الخامس: اعتماد (التشكيك غير المنهجي) والتهويل من شأن الخلاف حول الصحيحين.

من المسالك المخالفة للمنهجية العلمية التي استعملها الحداثيون العرب في تعاملهم مع الصحيحين، استخدام (الشكِّ غير المنهجي) القائم علىٰ السفسطة والمكابرة، التي تتعارض مع الموضوعية العلمية، وهذا ليس بغريب علىٰ مذهب الحداثة، إذ هو في الأصل خليط من مذاهب فلسفية ومناهج معرفية متناقضة فيما بينها، جُمِعَتْ تحت سقف واحد.

فَلَا غرو حينئذ أن نجد في كتابات الحداثيين إنكارًا للمسلمات، وتسلسلًا في التشكيكات، التي تنقضُ ولا تنقد، وتهدم ولا تبني، فلا تقدِّم للعلم شيئا يُسْهِمُ في تطويره، وإنما هي نزواتٌ، وولعٌ بمخالفة المألوف من غير دليل ولا برهان، وهذا النوع من الشكِّ مرفوض علميا، فإن الشكَّ العلمي هو المبني علىٰ أدلة، والذي يفضي إلىٰ الكشف عن حقائق مهمَّة، يقول علي جواد الطاهر: "الشكُّ ضروريٌ علىٰ أن يكون علميًّا، وفي حدود الحقيقة، وأن يقع في السلب والإيجاب، وفيما لنا، وما علينا، أما الشكُّ المرَضي أو الشكُّ الذي تدفعك إليه نزوة في مخالفة المألوف...فهو خارج حدودنا وليس من وكدنا".[1]

---

[1] منهج البحث الأدبي، علي جواد الطاهر: ص ٤٦. وانظر: الشك المنهجي وتطبيقاته عند المحدثين: ص ١١٨.

و قد مارس المحدثون هذا الشك العلمي، فأسهم في تنقية الأحاديث وتمحيصها، فهذا الإمام أحمد بن حنبل يُعْلِي من شأن (يحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري) لكثرة شكِّهِ النقدي المثمر فيقول: "ما أخرجت خرسان بعد ابن المبارك مثل يحيىٰ بن يحيىٰ. قال: كنَّا نسميه: يحيىٰ الشكَّاك، يعني من كثرة ما يَشُكُّ في الحديث".[١] وقال الفضل بن الحسن: "قيل لمسعر بن كدام: ما أكثر تَشَكُّكَكَ قال: تلك محاماةٌ علىٰ اليقين".[٢] وقال الشافعي: "كان مالك إذا شكَّ في الحديث طرحه كلَّه".[٣]

أما الذي نراه في كتابات الحداثيين العرب حول أحاديث الصحيحين فهو شكٌّ مرَضِيٌ سَلْبِيٌّ، غرضه الهدم لا النقد، فيبدأ الشك عندهم في أصل الحديث وتدوينه، والطريقة التي دونت بها الصحاح ، يقول محمد أركون: "وأما الأمر مع الحديث فإن القضية أشدُّ عسرا، ذلك أن الحديث ليس إلا اختلاقًا مستمرا فيما عدا بعض النصوص القليلة التي يصعب تحديدها وحصرها".[٤]

---

[١] العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن حنبل- رواية ابنه عبد الله- : ٣/ ٤٣٧.

[٢] المحدث الفاصل، الرامهرمزي: ص ٥٢٥.

[٣] ترتيب المدارك، القاضي عياض: ١/ ١٩٠.

[٤] تاريخية الفكر العربي الاسلامي، محمد أركون: ص ٢٩٧.

ويقـول نصـر حامـد أبـو زيـد: " وتثبيـت نـص الحـديث في الصـحاح الخمسة- أو الستة- وعلىٰ رأسها **البخاري ومسلم**، هـو في الحقيقـة تثبيـت للواقـع عنـد رؤىٰ واجتهـادات عصـور بعينهـا...إن معـايير السـلف في نقـد الأحاديث وفي التمييز بين الصحيح والضـعيف والمنحـول كانـت محكومـة دون شك بأطر معرفية زمانية نسبية محدودة، لا ترقىٰ إلىٰ مسـتوىٰ المعـايير الموضوعية كما يتوهَّم البعض."[1]

وهكـذا نجـدهم يتشـكَّكُون في مصـداقية الصـحيحين لا لشـيء إلا أن بعض الطوائف الضَّالة خالفت في إجماع العلماء علىٰ أن صحيحي البخـاري ومسلم أصح الكتب، يقول حمادي ذويب: "عندما يمسك المسـلم المعاصـر العادي مدوَّنة الحديث التي أطلق عليها (صحيح البخاري) وعندما يقسـم في كلامه العادي (بالبخاري) يدور في خلده أن ذلك الكتاب أصدق الكتب بعـد كتاب الله، وأنه يضمُّ بين دفتيه أحاديث النبي التي لا يرقىٰ إليهـا اخـتلاف **أو شكٌ**...كما اتخذ مفهوم مجموعات الحديث المشكَّلة تبعا لمنهج معـين هـو منهج الجـرح والتعـديل أهميـة حاسـمة بلغـت أقصـاها بظهـور المـدونات **المدعوَّة بالصحاح لكن هل هناك إجماع علىٰ هذه الصحاح**؟ نلاحظ أن هذه

---

[1] نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد: ص ١٢٧- ١٢٨.

المدونات ولَّدت خلافات ومناقشات لـم تُتَجـاوز إلـىٰ الآن بـين المـذاهب السنية والشيعية والخارجية".(١)

وبالطريقـة نفسـها يشـكِّكُ محمـد حمـزة في مصـداقية الصـحيحين فيقول: "يجدر بنا قصر حدود النظر في دائرة صحيحي البخاري ومسلم؛ **لأنَّـه رغم اختلاف مواقف بعض العلماء في شأن قيمتهما**، فإنَّ معظم جمهور أهـل السنة يرىٰ فيهما أوثق كتب الحديث وأصحّهَا علـىٰ الإطـلاق، **حتَّـىٰ أنهمـا اكتسبا قداسة** خوَّلَتْ لهما تبوأ مكانة تلي القرآن، فأصبح الطعن فيهما بمثابـة الطعن في أحد مكونات الأساسية للضمير الإسلامي".(٢)

والجواب علىٰ هـذا أن يُقَـال: إنَّ مخالفـة بعـض الطوائـف -كالشـيعة وأضرابهم- ومنازعتهم لمذهب أهل السنة في صحَّة الصحيحين لا عبرة بها، ما دام أهل الاختصـاص مـن المحـدِّثين النقـاد أجمعـوا علـىٰ صـحَّة مـا في الكتابين إلا أحرفًا يسيرة، فالعبرة بإجماع أهل الاختصاص لا غيرهم، وهـذا مطَّرد في جميع العلوم، يقول ابن تيمية: " جمهور ما في البخاري ومسـلم ممـا يقطع بأنَّ النبي ﷺ قاله؛ لأنَّ غالبه من هذا النحو؛ ولأنَّه قد تلقـاه أهـل العلـم

---

(١) السنة بين الأصول والتاريخ، حمادي ذويب: ص ٢٠٥.

(٢) الحديث النبوي ومكانته في التشريع، محمد حمزة: ص ٢٨٣.

بالقبول والتصديق والأمة لا تجتمع علىٰ خطأ؛ فلو كان الحديث كذبا في نفس الأمر؛ والأمة مصدِّقة له قابلة له لكانوا قد أجمعوا علىٰ تصديق ما هو في نفس الأمر كذب وهذا إجماع علىٰ الخطأ وذلك ممتنع ".[1]

والمكانة العالية التي اكتسبها الصحيحان والتي يسمِّيها المعارض (قداسة) إنما أجمعت عليها الأمة بعد تمحيص ونقد، فبعد دراسة صنيع الشيخين في كتابيهما و طريقتهما في انتقاء الأحاديث، تأكَّد العلماء من مصداقية الكتابين، مِمَّا يوكِّد أنَّ الثقة في أحاديث صحيح البخاري ناتجة عن نقدٍ علميٍّ وليست قداسة وهمية مصنوعة وموروثة -كما يَدَّعِي الحداثيون - فإنَّ العلماء بحثوا في علل أحاديث الصحيحين وفق قواعد أهل الحديث، فوجدوا بعض الهفوات في الأسانيد والمتون، وهي مِمَّا لا يسلمُ منه بشر، ومما لا يؤثر في الصحة العامة للكتابين، أما أن يوجد فيهما حديث منكر أو مخالف للأصول فلا.

قال أبو علي الجيَّاني في مقدمة كتابه: (التنبيه علىٰ الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين): "هذا كتاب يتضمَّنُ التنبيه علىٰ الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين، وذلك فيما يخصُّ الأسانيد وأسماء الرواة، والحمل

---

[1] مجموع الفتاوىٰ، ابن تيمية: ١٣/ ٣٥١.

فيها علىٰ نقلة الكتابين عن البخاري ومسلم".[١]

وبيَّن ابن الصلاح أن صحَّة الكتابين ليست مطلقة في كل حرفٍ منه، فقال: "ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول...سوىٰ أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن".[٢]

وإذا انتقلنا إلىٰ التطبيقات العملية للشكِّ المرَضي علىٰ أحاديث الصحيحين من قبل الحداثيين، نستطيع ضرب بعض الأمثلة عن تعاملهم بهذا المنهج البعيد عن النقد العلمي، فمثلا: يقول محمد عابد الجابري: " نقرأ في البخاري ومسلم أنَّ رسول الله ﷺ قال: «بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا فطوبىٰ للغرباء»...في البخاري أن الرسول ﷺ قال: «خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»... من السهل أن **يُشَكِّكَ** الإنسان في صحة مثل هذه الأحاديث الثلاث التي تُشم فيها بوضوح رائحة السياسة، وبالنسبة لي شخصيا، إنَّ مثل هذه الأحاديث يجب وضعها بين قوسين أعني تجنب

---

[١] تقييد المهمل، أبو علي الجياني: ٧٤٩.

[٢] معرفة أنواع علوم الحديث، ابن الصلاح: ص ٢٩.

أخذها بعين الاعتبار".[1]

قلت: هذا مثال واضح يبرز الحيدة عن المنهج العلمي، واستسهال الشكِّ المرَضي، والبعد عن التخصص. فالحديث الأول: انفرد الإمام مسلم بإخراجه[2]، ولم يخرجه البخاري كما زعم الجابري، وهذا يدل علىٰ عدم رجوعه إلىٰ المصادر في تخريج الحديث وهو قصور علمي.

وأما متن الحديث، فأي شك في هذين الحديثين؟ والواقع يشهد أن الإسلام بدأ غريبا في شبه جزيرة العرب، ثم لا يزال ينتشر حتىٰ كاد يعمُّ الأرض، ثم بدأ في الانحسار بسبب ضعف المسلمين، حتىٰ أصبحنا نرىٰ الدين غريبا في دياره، وأضحينا نسمع في بعض البلدان الإسلامية منع بعض الشعائر الدينية وما بلده (تونس) عنَّا ببعيد.

وهل يختلف اثنان في أن جيل الصحابة و التابعين وتابعيهم، كانوا علىٰ مستوىٰ كبير من الخيرية في الدين والخلق، وأنَّ من جاء بعدهم لم يبلغ مبلغهم أو يقارب؟!.

وأما المثال الثاني: فيقول هشام جعيط - عن حديث بدء الوحي-: "

---

[1] في حاجة إلىٰ الإصلاح، محمد عابد الجابري: مجلة مواقف العدد ٣٢ ص ٣٣.

[2] أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٣٢). وجعله أبو عبد الله حميدي في كتابه الجمع بين الصحيحين (٣/ ٣٠٠) من أفراد مسلم.

النبيُّ كان يتحنَّث قبل البعثة ويبحث عن العزلة كغيره من الحنفاء، وهذا **مشكوك** فيه كثيرا، فهو إذا كان عنده هوس بالشؤون الدينية فمن زمن بعيد بدون شك، ولا نعرف في الحقيقة شيئا عن فترة ما قبل النبوة".[1]

قلت: لا أجد جوابا علىٰ هذا العبث في الميدان العلمي، إلا أن أقول لجعيط، نحن كذلك نشك فيك وفي أفكارك كثيرا - سواء بسواء-، وعندنا شهادات تاريخية عن حياة نبينا عليه الصلاة والسلام قبل البعثة بتفاصيلها موثقة بأسانيدها، مما لا يوجد في تاريخ الغربيين وعظمائهم، الذين تُقَلِّدُهم وتسلم لمصادرهم التاريخية من دون أدنىٰ شكٍّ، مع أنها لم تَحْظَ بعشر معشار ما حَظِيَتْ به سيرة النبي ﷺ قبل البعثة من التوثيق.

واسمع إلىٰ كلام المستشرق (ليوبولد فايس) يميِّز لك بين النقد العلمي والشكِّ المرضي - حين يقول-: "فإذا اعترض أحد اليوم من أجل ذلك علىٰ صحة حديث بعينه أو علىٰ الحديث جملة؛ فإن عليه هو وحده أن يثبت ذلك، وليس ثمة من مبرر مطلقا من -الناحية العلمية- أن يجرِّح أحد صحَّة مصدر تاريخي ما لم يكن باستطاعته أن يبرهن علىٰ أن هذا المصدر منقوص، فإذا **لم تَقُمْ حجة معقولة -أي علمية- علىٰ الشكِّ** في المصدر نفسه

---

[1] الوحي القرآن النبوة، هشام جعيط: ص٤٠.

أو في أحد رواته المتأخرين، وإذا لم يكن ثمة من الناحية الثانية خبر آخر يناقضه، كان حتمًا علينا أن نقبل الحديث علىٰ أنَّه صحيح".[١]

وأختم هذا المبحث بمثال أخير عن النزعة التشكيكية المرَضِيَّة عن الحداثيين، ما قاله: حمادي ذويب- تلميذ الشرفي- منتقدا حديثا في الصحيحين بدعوىٰ أنه أسطورة ومتخيَّل ذهني: "وسار البعض الآخر بعصمة النبي مسارا ساهم الضمير الأسطوري للمسلمين في بلورته مثل اعتبار النبي معصوما لا في أقواله وأفعاله فحسب بل كذلك في خياله ورؤياه أثناء النوم استنادا إلىٰ حديث «من رآني في المنام فقد رآني حقا فإن الشيطان لا يتمثل بي».[٢] ".[٣]

هذا الحديث ليس خيالا أسطوريا بل عصمة ربانية لنبيِّه، حتىٰ لا يختلط الوحي بغيره، وهناك ما يشهد له من القرآن الكريم، وهو أن رؤيا الأنبياء وحي، قال الله تعالىٰ: ﴿ **فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ** ﴾ [الصافات: ١٠٢]. فلو لم تكن رؤيا الأنبياء حقًّا هل يجرؤ نبي الله

---

[١] الإسلام علىٰ مفترق الطرق، محمد أسد (ليوبولد فايس): ص ٩٤.

[٢] أخرجه البخاري (٢١٨٥) ومسلم (٢٢٦٦).

[٣] السنة بين الأصول والتاريخ، حمادي ذويب: ص ٨٦.

إبراهيم علىٰ ذبح ابنه بعد أن انتظره طويلا ؟!. ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَـا إِبْـرَاهِيمُ (١٠٤) قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [الصافات: ١٠٤-١٠٥].



الخاتمة: نتائج البحث والتوصيات.

الحمد لله في البدء والختام والصلاة والسلام علىٰ نبيِّنا محمد خير الأنام، أما بعد:

فبعد استعراض أهم العيوب المنهجية للقراءات الحداثية للصحيحين، والأخطاء العلمية التي وقع فيها الحداثيون العرب في نقد الصحيحين، يمكننا أن نلخص نتائج البحث فيما يلي:

١- انضباط المنهجية العلمية في نقد الصحيحين هو السبيل الأوحد للخروج بحكم صحيح علىٰ مدىٰ موثوقية الصحيحين، وهذا ما لم أجده في موقف الحداثيين من الكتابين، فطرح هم بعيد عن المنهجية العلمية، غارق في العقلانية المادية، أسير للنزوات الذاتية، بل هو كلام فلسفي بعيد عن الواقع ، وهذا يجعله طرحًا متهافتا في الميزان العلمي.

٢- التناقض العلمي سمة ظاهرة في القراءة الحداثية للصحيحين، ففي الوقت الذي يدعي فيه الحداثيون القطيعة المعرفية مع التراث وتبني النقد والتجديد، إذا بهم يفرون من تقليد إلىٰ تقليد آخر هو تقليد المستشرقين، من غير نقد ولا تمحيص لآرائهم التي أصبحت جزءا من الماضي، وهكذا يقولون بتاريخية النص القرآني ونزع القداسة عنه، ثم يستدلون بالقرآن علىٰ

بطلان أحاديث الصحيحين، وهذا تناقض في المواقف يدل علىٰ هشاشة منطلقاتهم.

٣- استعمل الحداثيون مجموعة من الآليات والتقنيات المستوردة من المناهج الغربية، ووظفوها في بيئة غير بيئتها الأصلية، فأنتجت نتائج مشوهة لا تطابق الواقع، كتقنية (تَسْيِيس التدوين والتصنيف) ونظرية (المتخيل الجماعي) فجاءت تفسيراتهم بعيدة كل البعد عمَّا هو ثابت تاريخيا.

٤- لم يهتد الحداثيون العرب إلىٰ تفسير واضح وقراءة بينة لمكانة الصحيحين، ومدىٰ موثوقية أحاديثهما، ولم يعطوا بديلا مقنعا مبنيا علىٰ أدلة، علىٰ غرار من قدمه المحدثون، والذي وجدته منهم هو آراء مسبقة تفتقر إلىٰ دليل، تنقل المسلم من حال اليقين إلىٰ حال الشك في جميع المنقولات، بما فيها المصادر التي ينقل منها الحداثيون أنفسهم.

وفي الأخير يوصي الباحث بمزيد عناية وتتبع لموضوع العيوب العلمية والمنهجية في موقف الحداثيين العرب من الصحيحين، فهناك شيء كثير يستحق أن يجمع في هذا الباب، وإنما اختصرت وأجملت ذكر هذه العيوب لضيق المقام، وأقترح أن يتناول هذا الموضوع في إطار دراسة علمية جامعية.

وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع:

١ - آداب الشافعي ومناقبه، أبـو محمـد عبـد الـرحمن ابـن أبـي حـاتم الرازي، تحقيق: عبد الغني عبد الخـالق، ط١، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، ١٤٢٤هـ.

٢- آراء المستشرق شاخت حول حجية السـنة النبويـة، محمـد ابـراهيم الخلنيقة، رسالة ماجستير، كلية الدعوة بالمدينة المنورة، قسـم الاستشـراق، ١٤١٧هـ.

٣- الإسلام علىٰ مفترق الطرق، محمد أسد (ليوبولد فايس)، ترجمـة: د. عمر فروخ، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٨م.

٤- الإسلام والحداثة، عبد المجيد الشرفي، ط٢، الدار التونسـية للنشـر، تونس، ١٩٩١م.

٥- الإسلام والحرية، محمد الشرفي، دار الجنوب للنشر، تونس، ٢٠٠٢م.

٦- تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمن بـن محمـد ابـن خلـدون، تحقيـق: خليل شحادة، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨ هـ.

٧- تاريخية الفكر العربـي الاسـلامي، محمـد أركـون، ترجمـة هاشـم صالح، ط٢، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٦م.

٨- التأويل الحداثي للتراث (التقنيات والاستمدادات)، إبراهيم السكران، ط٢، مركز تفكر للبحوث والدراسات، ١٤٣٨هـ.

٩- تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تَلْزِم، جمال البنا، (د.ط) دعوة الإحياء الإسلامي، القاهرة (د.ت).

١٠- التراث والتجديد (موقفنا من التراث القديم)، حسن حنفي، ط٤، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت،١٤١٢هـ.

١١- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض بن موسىٰ اليحصبي، تحقيق: عبد القادر الصحراوي وآخرون، ط٢، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية،١٤٠٣هـ.

١٢- تقييد المهمل وتمييز المشكل، أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني، تحقيق علي العمران، ومحمد عزير شمس، ط١، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤٢١ه.

١٣- الحداثة وموقفها من السنة، حارث فخري عيسىٰ عبد الله، ط١، دار السلام، القاهرة، ١٤٣٤هـ.

١٤- الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد

حمزة، ط٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠١٥م.

١٥- الحوار أفقا للفكر، طه عبد الرحمن، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٣م.

١٦- الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام، محمد بن الحسين الحجوي الفاسي، تحقيق: محمد بن عزوز، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٤هـ.

١٧- الرسالة، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، ط١، مكتبة الحلبي، مصر، ١٣٥٨هـ.

١٨- روح الحداثة (المدخل إلىٰ تأسيس الحداثة الإسلامية)، طه عبد الرحمن، ط١، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠٦م.

١٩- السنة بين الأصول والتاريخ ، حمادي ذويب، ط٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠١٣م.

٢٠- السنة في مواجهة شبهات الاستشراق، أنور الجندي، المؤتمر العالمي الثالث للسنة النبوية، الدوحة، محرم ١٤٠٠ه.

٢١- العقيدة والشريعة في الإسلام، جولد تسيهر، ترجمة علي حسن عبد القادر وآخرون، ط٢، دار الكتب الحديثة، مصر.

٢٢- العلل ومعرفة الرجال (رواية ابنه عبد الله)، أبو عبد الله أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط٢، دار الخاني، الرياض، ١٤٢٢ هـ

٢٣- العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسنة النبوية، خالد بن منصور الدريس، ط١، دار المحدث، الرياض، ١٤٢٥هـ.

٢٤- الفكر الإسلامي قراءة علمية، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، ط٢، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٦م.

٢٥- في حاجة إلىٰ الإصلاح، محمد عابد الجابري: مجلة مواقف، العدد (٣٢).

٢٦- في قضايا الفكر والدين، محمد عابد الجابري، مجلة فكر ونقد، العدد ٠٩ (١٥)، ١٩٩٨م.

٢٧- في نقد البخاري...كان بينه وبين الحق حجاب، خديجة البطار، ط١، منشورات الأحداث المغربية، الدار البيضاء، سنة ٢٠٠٣م.

٢٨- قضايا في نقد العقل الديني (كيف نفهم الإسلام اليوم ؟)، محمد أركون، ترجمة هاشم صالح، (د.ط) دار الطليعة بيروت، (د.ت).

٢٩- قواعد نقد المتن (ليس ثمة قاعدة)، جوناثان براون، ترجمة: مصطفىٰ عبد الظاهر، دورية نماء لعلوم الوحي، العدد الثاني، شتاء ٢٠١٧م.

٣٠- قواطع الأدلة في أصول الفقه، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: د. عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكمي، ط١، مكتبة التوبة، الرياض، ١٤١٩هـ.

٣١- ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلىٰ السلاطين، جلال الدين السيوطي، تحقيق: مجدي فتحي السيد، ط١، دار الصحابة طنطا للتراث، ١٤١١هـ.

٣٢- مجموع الفتاوىٰ، تقي الدين أبو العباس ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية ١٤١٦ه.

٣٣- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٣٤- مختصر الصواعق المرسلة، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، اختصره: محمد بن محمد ابن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، ط١، دار الحديث ، القاهرة، ١٤٢٢هـ.

٣٥- مطاعن المستشرقين في ربانية القرآن، عبد الرزاق هرماس، مجلة

الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد ٣٨، جامعة الكويت، ١٤٢٠هـ.

٣٦- معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ

٣٧- منهج البحث الأدبي، علي جواد طاهر، (د.ط) مطبعة العاني، بغداد،١٩٧٠م.

٣٨- نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، ط٢، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٤م.

٣٩- الوحي والقرآني والنبوة، هشام جعيط، ط٢، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٠م.

فهرس المحتويات: